

7. "المشروع المندمج للنقل الميكروليكي للفسفاط نحو  
معامل المجمع الكيميائي التونسي وتيفارته"

١. معطيات عامة حول المشروع.

٢. مقترح وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بخصوص صبغة

المشروع.

٣. الملاحظات.

## ١ - معطيات عامة حول المشروع

تمّ الاعلان عن المشروع المندمج للنقل الهيدروليكي للفسفاط نحو معامل المجمع الكيميائي التونسي وتيفارت بهدف:

- تأمين نقل الفسفاط التجاري المبرمج على المدى المتوسط المقدّر ب 14 مليون طن في غضون سنة 2030.  
- تأمين التزود بالمياه الصناعية اللازمة للإنتاج وللنقل الهيدروليكي المقدرة بمعدّل 100 ألف متر مكعب يوميا.

- الاعتماد على الطاقة الشمسية بخصوص الحاجيات الطاقية للمشروع المقدرة ب 30 ميغاوات.

ويُعتبر هذا المشروع أحد المشاريع الاستراتيجية بأعتباره سيتمكّن من:

- إيجاد حلول للنقل المسترسل نحو معامل التحويل وذلك بكلفة أقل.
- إنجاز محطة لتحلية مياه البحر ومحطة طاقة كهروضوئية لإنتاج الكهرباء بما سيعزز استخدام التكنولوجيا الحديثة والطاقات المتجدّدة، مع الحفاظ على الموارد المائية المتاحة وتوجيهها نحو التنمية البشرية والفلاحية.

## ١ - معطيات عامة حول المشروع

**مكونات المشروع:** يتوزع المشروع المزمع تنفيذه على ثلاثة أقساط كالآتي:

- القسط الأول: أنبوب النقل الهيدروليكي للفسفاط.

- القسط الثاني: محطة تحلية مياه البحر.

- القسط الثالث: محطة طاقة شمسية لإنتاج الكهرباء.

■ **الكلفة التقديرية: 1100 مليون دينار.** منها 9 مليون دينار للدراسات.

**الوضعية الحالية للإجراءات:**

قامت مؤسسة "SFI" بنشر استشارة عبر منصتها لاختيار مكتب الدراسات الذي سيقوم بانجاز دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والتي على اثرها سيتم انجاز المشروع عبر آليات الشراكة بين العام والخاص.

■ **الوضعية العقارية للمشروع:** منطقة أم الخشب.

■ **مدة الإنجاز:** 3 سنوات.

## ١ - معطيات عامة حول المشروع

- الصيغة المقترحة لتنفيذ عناصر المشروع: سيتم إنجاز المشروع في صيغة مفتاح في اليد.
  - التحديات المتعلقة بإنجاز المشروع: عدم توفر التمويلات وقد تمت مراسلة وزارة الاقتصاد و التخطيط للبحث عن تمويلات .
- علما أنه تم امضاء اتفاقية بين شركة فسفاط قفصة والمؤسسة الدولية للتمويل بتاريخ 7 أوت 2023 للقيام بالدراسات الفنية والمالية الخاصة بالمشروع و إعداد ملف طلب العروض للبحث عن شراكة بين القطاع العام و الخاص.

## II- مقترح وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بخصوص صبغة المشروع:

تضمّن المكتوب الوارد بتاريخ 02 ماي 2025 إقتراح إدراج هذا المشروع ضمن قائمة المشاريع

الإستراتيجية طبقا لأحكام الفصل 5 من الأمر المذكور وعرضه على لجنة المشاريع الكبرى

بعد أن تمّ عرضه على اللجنة الفنية المكلفة بالوزارة بتاريخ 14 فيفري 2025.

## VI- الملاحظات

- اللجنة الفنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الاجراءات الخاصة بانجاز المشاريع العمومية الكبرى أوصت ضمن محضر جلستها عدد 03 بتاريخ 14 فيفرير 2025 بـ"التسريع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع المندمج للنقل الهيدروليكي للفسفاط."
- شركة فسفاط قفصة أفادت أنه تمّ إمضاء الاتفاقية بين شركة فسفاط قفصة والمؤسسة الدولية للتمويل يوم 07 أوت 2023 للقيام بالدراسات الفنية والإقتصادية وإعداد ملف طلب العروض للبحث عن شراكة بين القطاع العام والخاص لإنجاز المشروع. كما تضمّنت البطاقة الوصفية للمشروع بخصوص المقترح النهائي للوزير القطاعي المعني بخصوص محتوى تقرير اللجنة الفنية أنّه سيتم إنجاز المشروع عبر آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ الملف المحال لا يتضمن أية توضيحات بخصوص مبررات اللجوء إلى آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص لتنفيذ المشروع أو معطيات تتعلق بالإجراءات التي تم اتخاذها في الغرض وفقا لما يقتضيه القانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرخ في 27 نوفمبر 2015 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع و النصوص المنقحة له.

## ٧-مقترح الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى:

1. بخصوص مقترح وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة الوارد بتاريخ 20 فيفري 2025 المتعلق بإدراج " النقل الهيدروليكي للفسفاط نحو معامل المجمع الكيميائي التونسي وتيفارت "ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي الخاضعة لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والاجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى :

نظرا لما أفادت به وزارة الصناعة والمناجم والطاقة من أنه سيتم تنفيذ مشروع "النقل الهيدروليكي للفسفاط" من خلال آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص، ترى الكتابة القارة أن صيغة تنفيذ المشروع المقترحة لا تدخل ضمن مجال نظر لجنة المشاريع الكبرى ذلك أن مقتضيات الأمر عدد 497 لسنة 2024 لم تتعرض إلى آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص كإحدى صيغ تنفيذ المشاريع العمومية ولم يتم افرادها ضمن منطوق الأمر بطرق إبرام لعقود الشراكة وفقا لصيغ خاصة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى:

- أن الفصل 2 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 عرف المشاريع العمومية الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي بتلك المنجزة من قبل الهياكل العمومية أو لفائدها بتمويل منها أو عن طريق ميزانية الدولة أو هبات أو قروض خارجية. هذه المعطيات تفيد أنه تمّ استثناء المشاريع العمومية الممولة عن طريق آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من مجال تطبيق الأمر عدد 497 لسنة 2024 وذلك على خلاف ما تمّ اعتماده في تعريف المشاريع العمومية على معنى الفصل 2 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

- أنّه وفقا لمقتضيات الفصل 4 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 تختص لجنة المشاريع الكبرى بالمصادقة على صيغة المشاريع الكبرى وإبداء الرأي في مقترحات إسناد الصفقات الخاصة بتنفيذ هذه المشاريع والتي يتم ابرامها تطبيقا لمقتضيات الفصل 6 وفقا لإحدى الصيغ الخاصة التي جاء بها الأمر والمتمثلة في الإستشارة أو التفاوض المباشر أو التفاوض المباشر المسبوق بأنقاء.